

الدور السياسي والعسكري لسالم ربيع علي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٦٩-١٩٧٨

أ. د. إبراهيم فنجان الامارة

الباحث: مقداد عبد الغفار حميد

جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم التاريخ

ملخص البحث:

تهتم هذه الدراسة باستعراض ومناقشة الدورين السياسي والعسكري للرئيس سالم ربيع علي خلال مدة رئاسته لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٩ - ١٩٧٨)، الذي حاول فيه بناء نهج اشتراكي لليمن، ليعبر بها إلى مرحلة تأريخيه مهمة قد تشكل علامة فارقة في تأريخ اليمن المعاصر، مستغلاً في ذلك الوقت الظروف العالمية المتمثلة بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، واعتماده على المعسكر الاشتراكي، لوضع أسس متينة يستند عليها في بناء مؤسسات الدولة وتطويرها، فضلاً عن ذلك، حاولت الدراسة الكشف عن آلية تعزيز مراكز القوى السياسية والعسكرية في الداخل، بعد الصراع الذي احتدم بين سالم ربيع وبعض قيادات الجبهة القومية اليمنية، وخاصة أمينها العام عبد الفتاح إسماعيل .

الكلمات المفتاحية: سالم ربيع علي، الجبهة القومية، الحركة التصحيحية، الدستور، اليمن.

The Political and Military Role of Salim Rabie Ali in the People's Democratic Republic of Yemen 1969-1978

Researcher : Muqdad Abdul-Ghafar Hamid Ali

Prof. Dr. Ibrahim Finjan Sadam Al-Emara

Dept. of History, College of Education for Human Sciences, University of Basrah

Abstract:

This study is concerned with reviewing and discussing the political and military role of President Salem Rabie Ali during his presidency of the People's Democratic Republic of Yemen (1969-1978), in which he tried to build a socialist approach for Yemen to cross it to an important historical stage that may constitute a milestone in the contemporary history of Yemen. At that time, the president took advantage of the global circumstances represented by the cold war between the capitalist and socialist camps, and relied on the socialist camp to lay solid foundations on which to build and develop state institutions. In addition, the study attempted to reveal the mechanism of strengthening the centers of political and military power at home, after the conflict that raged between Salem Rabie and some leaders of the Yemeni National Front, especially its Secretary General Abdul-Fattah Ismail.

Keywords: Salim Rabie Ali, National Front, Corrective Movement, Constitution, Yemen .

المقدمة

كان لنجاح الحركة التصحيحية في ٢٢ حزيران ١٩٦٩ وتبوء سالم ربيع علي للسلطة انعكاس واضح على الأوضاع الداخلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إذ شهدت نشاطاً مستمراً على الصعيدين السياسي والعسكري، كان في جوهره محاكاة للتجربة الاشتراكية السوفيتية، ومحاولة نقلها لجمهورية اليمن الديمقراطية، ولعل أهم مؤشرات هذه المحاكاة الاشتراكية هو إعلان دستور عام ١٩٧٠، وتأسيس مجلس الشعب الأعلى، وتأطير النظام السياسي على النمط السوفيتي، علماً أن هذه المرحلة أفرزت شخصية يمنية قيادية مؤثرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، تمثلت بالرئيس سالم ربيع، ونتيجة لذلك، صار الأخير يشكل قلقاً وتهديداً لخصومه .

ومن بين التحولات السياسية والعسكرية المهمة التي شهدتها جمهورية اليمن الديمقراطية وقتذاك، هو تشكيل اللجان الشعبية ومنظمة الجمارك العالمية، والتي أعطت مؤشراً بارزاً على مسيرة البناء الاشتراكي في ظل زعامة الرئيس سالم ربيع علي، الذي كان دوره واضحاً في هذا النطاق .

انطلقت الدراسة من عام ١٩٦٩، الذي بدا سالم ربيع قيادة الحركة التصحيحية، وتوقفت الدراسة في عام ١٩٧٨، بعد أن انتهى دوره على الصعيدين العسكري والسياسي، إذا شكلت هذه المرحلة علامة فارقة في تاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية، وأصبحت واحدة من الدول التي شاركت بدور ثانوي في الحرب الباردة، وشغلت حيزاً من ساحة الحرب، بعد أن استقبلت الدعم السوفيتي بصورة مستمرة وواضحة خلال حقبة الدراسة (١٩٦٩-١٩٧٨) .

استقتت الدراسة معلوماتها من مصادر مهمة ومتنوعة، توزعت بين وثائق ومصادر أخرى، شكلت فيها وثائق مركز الأرشيف البريطاني المعنون (*The Political Situation in South Yemen 1970-1977*)، الجزء الأكبر، وذلك من خلال التقارير والبرقيات والرسائل المرسلة والواصلت بين حكومة لندن ودبلوماسيتها في اليمن، وعدت المصادر العربية رافداً مهماً للدراسة، وأهمها الكتاب الموسوم بـ (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٦٧-١٩٩٠) للمؤلف علي ناصر محمد؛ وكتاب (اليمن : الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة ١٩٦٢-١٩٩٤) للمؤلف فيصل جلول، أضف إلى ذلك، الصحف والدوريات العربية والأجنبية التي أعطت وصفاً كاملاً عن سياسة سالم ربيع علي على الصعيدين الداخلي والخارجي .

أولاً : الجانب السياسي :

شهد عهد سالم ربيع علي ثورة شاملة وحقيقية، مثلت الثورة الثانية بعد الثورة على الاستعمار البريطاني، وقد شملت كل أنساق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكنها لم تحمل اسماً صريحاً، فقد كان تطبيق الماركسية قد طال كل جوانب الحياة العامة من دون أن يتم الاعلان عن تبني نظام الاشتراكية الماركسية صراحة^(١)، لا سيما أن سيطرة الجناح الاشتراكي على السلطة في الشطر الجنوبي قد حقق نجاحاً

كبيراً في التوجه نحو اكمال البرنامج السياسي لحركة ٢٢ حزيران التصحيحية، متبنيه التزامها بالفكر الاشتراكي العلمي الذي بدا واضحاً منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٧ وهو ما انعكس في علاقاتها الداخلية وممارساتها اليومية ومن خلال علاقاتها الدولية^(٢).

ان التغيرات التي طرأت على النظام السياسي والجهاز الحكومي في السلطة، قادت البلاد الى سلوك الطريق المؤدي الى تطبيق الاشتراكية، فاستطاعت ان تدشن بداية لمرحلة جديدة وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية^(٣)، والتي أعادت الشرعية لإطار الجبهة القومية التي سلبها الرئيس قحطان محمد الشعبي السابق بعد تفرده بالقرارات، إلّا أنّها تمثل القوة الحاكمة وتأكيداً لمبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية ووضع الخطوط العريضة لمشاريع التنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والقوانين التي سنتها الحكومة^(٤).

وفي ضوء ذلك، انصرفت الحكومة الجديدة في اذار عام ١٩٧٠ بعرض مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي الذي شاركت فيه جميع عمال المصانع والحكومات والجمعيات ووحدات الجيش والمنظمات الاجتماعية^(٥)، فأصدرت قراراً بتشكيل لجنة لإعداد مسودة الدستور بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٧٠ تألفت من محمد علي هيثم رئيس الوزراء وعبدالله الخامري وزير الارشاد وعادل خليفة وزير العدل . أذ جاءت هذه الخطوة في سياق تصحيح مسار ثورة ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٣^(٦).

بدأ الرئيس سالم ربيع علي فلسفته السياسية، من خلال هيكله السلطة وارساء الاسس الاشتراكية عن طريق بناء المنظمات الامنية التي تعمل على تدعيم سلطته في الداخل والخارج، ففي اوائل شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٠ أنشأ منظمة الجمارك العالمية (منظمة مراقبة العمال)، وجعل سلطان الداوش رئيساً لها وهو عضو في اللجنة المركزية والامين العام للحركة النقابية، ويتمثل دور المنظمة لضمان التزام جميع مكاتب الدولة والمكاتب الأخرى في جميع أنحاء البلاد بأحكام سلطة الجبهة القومية وعدم وجود أي انحراف عن عقيدتها، من خلال وجود ممثلين كبار في جميع المنافذ والمكاتب الرئيسية، وتعمل المنظمة كنظام مراقبة داخلي تابع مباشرة للرئيس سالم ربيع علي، وكانت المنظمة مخولة بكامل الصلاحيات ومنها الاعتقال والتحقيق والمحاسبة^(٧).

وفي العام ذاته، صدر قرار ألغيت بموجبه جميع المنظمات ذات الطابع القبلي ومنع السكان من استخدام الأسماء القبلية وإلغاء الألقاب القبلية في الجيش ومحاربتها من خلال تكثيف العمل السياسي والايديولوجي ووضع برنامج لتتقيف الجنود والضباط الصغار وطرد العناصر القبلية من الجيش لغرض، إنهاء تدخل زعماء القبائل في تلك العناصر والالتزام بالأوامر العسكرية^(٨).

وفي الوقت نفسه واصلت اللجنة الخاصة بإعداد الدستور اجتماعاتها، حيث عقدت اجتماعاً في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ للبحث في الإجراءات الخاصة لإنهاء المدة الانتقالية لإصدار الدستور إذ حددت شهر تشرين الثاني من العام نفسه موعداً لاستكمال العمل به^(٩) واشترك في وضعه الخبير الدستوري المصري الدكتور جمال العطيبي^(١٠) وخبيران دستوريان من ألمانيا الديمقراطية . وقد نص الدستور على ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي ونادى بالوحدة وضمن حق الملكية الشخصية وحق الميراث ونص على

تشكيل مجلس الشعب الاعلى والعمل على توجيه القوات المسلحة العامة نحو الاشتراكية العلمية ونص على أن الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الحاكم في البلاد وعلى وحدة التراب اليمني وجاء في البيان الدستوري " أن تقود الجبهة القومية النشاط السياسي على أساس الاشتراكية العلمية بين صفوف الجماهير وداخل المنظمات الجماهيرية لتطوير المجتمع بطريق يحقق ثورة ديمقراطية وطنية باتباع النهج غير الرأسمالي " (١١).

ومع حلول الذكرى الثالثة لاستقلال البلاد، أعلن سالم ربيع علي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ الدستور الجديد للبلاد . ووفقاً له تعدّ اليمن الجنوبية ديمقراطية شعبية تتبع السلطة فيها من الطبقة العاملة، والسلطة في الدولة يمارسها الحزب الثوري^(١٢)، كما أجرى الدستور تغييراً على الاسم الرسمي لليمن الجنوبي، فأستبدل أسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية^(١٣) وشكل مجلس الشعب الاعلى المؤقت للبلاد، الذي تم تحويل السلطة التشريعية له التي كانت تمارسها القيادة العامة للجبهة القومية^(١٤) .

كُرس العمل على تأهيل كوادر الجبهة القومية لرفع مستوى أدائهم التنظيمي والفكري وفق مفاهيم الثقافة الاشتراكية عن طريق برنامج أطلق عليه برنامج التثقيف الأيديولوجي والذي أنضم إليه العديد من الكوادر الحزبية وإنشاء المدرسة العليا للاشتراكية العلمية بمدينة عدن وأصبح لها فروع عديدة في جميع أنحاء البلاد^(١٥)، وافتتحت المدرسة الحزبية في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧١ والتي عملت على نشر تعاليم الاشتراكية وافكارها وتدريب الكوادر وتجهيزها لإدارة المؤسسات الإدارية والاقتصادية الى جانب الدورات الحزبية التأهيلية التي نظمت في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى^(١٦).

أولى سالم ربيع علي اهتماماً كبيراً لتنظيم الحركة النقابية والعمالية والشبابية والنسوية والطلابية وتطورها، التي كفلها الدستور في المادة (٥٦، و٥٧)^(١٧) معطياً الحق في تشكيل المنظمات الاجتماعية. ففي كلمة القاها في الاول من ايار ١٩٧١ بمناسبة عيد العمال العالمي، الذي دعى الشعب فيها الى توخي الحذر من العدوان الذي تدعمه السعودية، وأشد بالجيش وقوات الأمن لنجاحتهم المتواصلة . وأكد دعم اليمن الجنوبي لحركات التحرر الثورية بشكل عام، واكد في كلمته عن الفلاحين والصيادين، قائلاً: " ان أحوالهم تحسنت منذ الاستقلال، وقد اكتسبوا الكرامة والمكانة. لكن مواقف ما قبل الاستقلال لا تزال سائدة إلى اليوم ... وإن الناس يتحدثون باستمرار عن الحاجة إلى الإطاحة بالإمبريالية، لكنهم ما زالوا يستوردون الدقيق الأمريكي والأسترالي... وإن التجارة يجب أن تكون موجهة نحو الدول الأكثر صداقة قدر الإمكان، ويجب عليهم استيراد السلع والبضائع الأساسية من الدول الاشتراكية، والتي ستجعل البلاد مكتفية ذاتياً ". وأوضح الرئيس سالم ربيع علي من خلال المسيرة التاريخية التي كانت مدينة عدن تشهدها في هذا اليوم قائلاً: " إن الميليشيا الشعبية ستكون قوة رادعة لحماية الثورة والجماهير، وستدافع جنباً الى جنب مع القوات المسلحة وقوات الشرطة للدفاع عن مكاسبها"^(١٨)، وكانت الميليشيا تتقدم هذه المسيرات وهي ترتدي الزي الكاكي والازرق السماوي والعمال والفلاحين والنساء والمرضات بقيادة^(١٩).

وفي الاطار نفسه افتتح سالم ربيع علي في ١٢ أيار ١٩٧١ في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاول لنقابات عمال اليمن الجنوبي في مجلس الشعب الاعلى الذي شارك فيه (١٥٠) مندوباً يمثلون سبع نقابات لغرض دراسة النظام الأساسي لنقابات وانتخاب العمال لمجلس الشعب الأعلى المؤقت . وجدد الرئيس سالم ربيع علي الدعوة الى إقامة جبهة عربية قومية كرد عملي على التآمر الامبريالي والرجعي ضد الشعب الفلسطيني والعربي، واكد قائلاً " إن حركات التحرر العالمية والعربية لا يمكن أن تتقدم دون ثقلات صعود وهبوط، وأن المؤامرة الإمبريالية والرجعية في الخليج العربي المحتل وفلسطين والأردن لا يمكن أن تتراجع عن مسيرة التقدم والثورة ". وعن دور العمال خلال هذه الحقبة الجديدة من البناء للتغلب على تحديات ثورة ١٤ أكتوبر على الإمبريالية والرجعية، دعا العمال إلى فضح المخربين والمتآمرين على الثورة . فضلاً عن ذلك فقد أكد على مواجهة المؤامرات الداخلية التي توجه الثورة، إذ قال: " إن الثورة تواجه مؤامرات كثيرة، أخطرها التآمر والتخريب الداخلي" (٢٠).

استمر الرئيس سالم ربيع علي بخطواته الدؤوبة نحو تدعيم النظام الاشتراكي، ففي ٢٠ حزيران اقيمت الاحتفالات بالذكرى الرابعة لموقعة (حي كريتر في عدن). التي وقعت في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ وسيطرت القوى الوطنية على هذا الحي ولم تتمكن القوات البريطانية خلال ١٦ يوم من قمع مقاومة المدافعين عن كريتر. وعلى اثر ذلك اطلق الرئيس سالم ربيع علي تسمية هذه اليوم بـ يوم الشرطة، وألقى كلمة هنا فيها الشعب اليمني بالذكرى الرابعة لهذه الموقعة، وتحدث عن القوات البريطانية والاعمال الوحشية للاحتلال، وفي ٢٢ حزيران افتتح متحفاً حربياً احتوي على آثار الماضي الاستعماري والحاضر الثوري، وألقى كلمة أمام تجمع حاشد أمام مقر الجبهة القومية. وتحدث عن الإنجازات التي تحققت منذ ٢٢ حزيران ١٩٦٩، واكد أن الخطوات الرئيسية التي تواجه الثورة اليمنية هي مواجهة المؤامرات الرجعية في اليمن والخليج العربي ودعم الثورة الخليجية ودعم الحركة الثورية الفلسطينية (٢١).

وفي التوجه ذاته ترأس سالم ربيع علي وأعضاء مجلس الرئاسة اجتماعاً في مجلس الرئاسة في ٣ آب عام ١٩٧١، وابدى اهتماماً كبيراً لتطوير جهاز الإدارة والقضاء لصالح الثورة وأبناء الشعب، والاهتمام بقيام معاهد لإعداد وتربية الكادر الاداري الثوري بالتعاون مع البلاد العربية والصديقة للقضاء على ظواهر الإدارة القديمة (٢٢).

واستمراراً بتنفيذ البرامج الاشتراكية صدر قانون جديد في عدن عرف بقانون الحكم المحلي رقم ١٧ لعام ١٩٧١ الذي اكد على بناء مؤسسات الدولة بما تتلاءم مع المرحلة الثورية، وأعلن رئيس الوزراء علي ناصر محمد في ٨ اب ١٩٧١ أن هذا القانون سيعطي المحافظين صلاحيات واسعة لحسم الكثير من القضايا ومتابعة الخطط والسياسة العامة للدولة، ووصف رئيس الوزراء هذا القانون بأنه من اهم الانجازات التي حققتها الثورة لصالح الطبقة العاملة في اليمن الديمقراطية، لأنه سيلغي كل النظم القانونية القديمة والموروث من الاستعمار، واكد ان اليمن يشكل وحده اقتصادية وأن الدستور قد أكد على هذه الحقيقة، وقال ان الحكومة تسعى الى تحقيق الوحدة اليمنية وأن الوحدة الاقتصادية هي خطوة على طريق وحدة الإقليم، وإنشاء مجالس

الشعب المحلية في المحافظات والمديريات والمراكز، لتتولى قيادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مجال اختصاصها، وهي تعمل وفق مبادئ المركزية الديمقراطية ومن اختصاصاتها البث في جميع الشؤون الأساسية التي تتناول منطقتها المكانية وسكنها وتقوم بتأدية مهامها بطابع تشريعي ومهام ذات طابع تنفيذي في آن واحد^(٢٣).

وفي الوقت ذاته مارست القيادات العليا برئاسة سالم ربيع علي دوراً في استكمال تلك البرامج، إذ توجه الرئيس في ٢٥ اب من العام نفسه لمدينة ببحان لزيارة الفلاحين الفقراء الذين حصلوا في شهر تموز على الاراضي التي سيطر عليها (شبه الاقطاعيين) سابقاً، وفي الجانب الاخر اخذ الأمين العام للجبهة القومية عبد الفتاح إسماعيل كتاباً تعليمياً وسلمه للفلاحين الذين زارهم في مدينتي حريب وعمران . وقد طمأن الفلاحين على أن التنظيم السياسي يعلق قدراً كبيراً من الامل على تنفيذ الإصلاح الزراعي، وأن مصادرة الأراضي ليست سوى الخطوة الأولى نحو ترسيخ المصالح المشروعة للفلاحين بإشراك نفسه في الحركة الفلاحية^(٢٤).

وانسجماً مع القرارات الدستورية أعلن سالم ربيع علي عن تشكيل أول برلمان لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ عرف باسم مجلس الشعب الاعلى المؤقت . واكد في جلسته الافتتاحية لمجلس الشعب قائلاً: " ان هذا المجلس يمثل بحق تجربة سياسية وديمقراطية لا يمكن الاستهانة بها، وعلينا جميعاً أن نحافظ على هذا المكسب الهام الذي يتيح المجال الواسع للقوى والفئات الثورية في المجتمع من فصائل وطنية وديمقراطية وعمال وفلاحين فقراء وحرفيين وجنود ثوريين، أن تنظم مجتمعة شؤون دولتها العصرية وشؤون مجتمعها اليمني الجديد، كما علينا جميعاً ان نبني موافقنا على أسس الاشتراكية العلمية و الممارسة الديمقراطية المتماسكة واضعي نصب اعيننا دائماً وابدأً امال شعبنا العظيم وبلادنا الفتية في التقدم والازدهار، وقد اصبح الاداة التشريعية العليا لسلطة الدولة " . لاسيما فقد اصبح الاداة الدستورية والتشريعية التي تقر مبادئ سياسة الدولة وتكفل تنفيذها ومن أبرز مهامه انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة والوزراء واخضاعهم للمساءلة والمحاسبة أمام مجلس الشعب الأعلى، وتالف المجلس من (١٠١ عضواً) وضم في عضويته خمسة عشر مقعداً للممثلين عن العمال والفلاحين والجنود وعشر من حركة الشبيبة الديمقراطية وسبعة من حزب البعث العربي وستة مقاعد للمرأة ومقعدين من عناصر التنظيم الشعبي التي كانت تابعة الى جبهة التحرير وآخرين من المستقلين^(٢٥).

وفي السياق ذاته، نص الدستور على ان تشكيل مجلس الشعب الاعلى قائم على اساس انتخابات حرة عامة ومتساوية ومباشرة بمقتضى احكام قانون الانتخابات وان تشكيلة المؤقت جاء وفقاً (المادة ١٣٤)^(٢٦) من الدستور عن طريق التعيين لمدة سنة واحدة من قبل القيادة العامة للجبهة القومية التي كانت تمثل حينها السلطة الأعلى في البلاد، ولم يلتزم المجلس بالمدة المحددة في الدستور لتكوينه، لمبررات موضوعية كان من أهمها عدم استكمال بنية جهاز الدولة، وعدم استقرار الأوضاع وانشغال التيارات والأجنحة بالصراعات فيما بينها . ولكن المهم في الأمر هو أن تشكيل مجلس الشعب الأعلى مثل خطوة هامة على الطريق الصحيح

الدور السياسي والعسكري لسالم ربيع علي في جمهورية اليمن**الديمقراطية الشعبية ١٩٦٩-١٩٧٨ -**

لبناء الدولة وإنشاء مؤسساتها الدستورية التي تترجم بطريقة أو بأخرى شكل وأسلوب النظام الاشتراكي^(٢٧)، ولا سيما ان مهام هذا المجلس مراقبة أعمال هيئة الرئاسة ومجلس الوزراء والمحاكم العليا للجمهورية ويضمن المجلس حماية النظام القانوني ومصالح الطبقة العاملة وإقرار علم وشعار الجمهورية ونشيدها الوطني، وإعلان التعبئة العامة وتنظيم التزامات الخدمة العسكرية والمبادئ العامة لتنظيم الدفاع الوطني ويشرف على اقرار الدستور واجراء التعديلات عليه وإصدار القوانين وإقرار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم بإقرار ميزانية الدولة وتشكيل هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى ومجلس الوزراء واي اجهزه اخرى خاضعة لمجلس الشعب الاعلى، وتعيين المدعي العام لجمهورية اليمن وانتخاب رئيس وأعضاء المحكمة العليا^(٢٨).

وهكذا باتت الارضية السياسية والفكرية مهياً لعقد مؤتمر الجبهة القومية الجديد الذي بدأ التحضير لانعقاد المؤتمر الخامس للمدة من ٢-٧ آذار ١٩٧٢ في عدن برئاسة سالم ربيع علي (رئيساً) وعضوية كل من رئيس الوزراء علي ناصر محمد وعبد الفتاح اسماعيل الامين العام للجبهة القومية والذي حُدد بموجبه النهج النظري والايولوجية للجبهة القومية بعد أن كان التنظيم السياسي منذ تأسيسه وحتى انعقاد في زنجبار في ٢ آذار ١٩٦٨ لا يمتلك اي توجه فكري أو دليل نظري^(٢٩).

انعقد المؤتمر الخامس لعدة مبررات، منها أن الحركة الوطنية والثورية في اليمن الديمقراطي قد قطعت شوطاً كبيراً في مسيرتها التقدمية منذ حركه ٢٢ حزيران ١٩٦٩ وفتحت الطريق لكي يأخذ الفكر التقدمي والثوري في الجبهة القومية مداه الحقيقي بعد ابعاد معظم القيادات اليمينية والرجعية، فضلاً عن النجاحات التي تحققت على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسير على الاسس الاشتراكية العلمية، وكذلك الظروف العربية المرتبطة بالظروف العالمية والتي تميزت بإصرار الإمبريالية والرجعية والكيان الصهيوني في مخطط العدوانية ضد حركات التحرر العربية ونظامه التقدمي وخاصة النظام التقدمي الثوري في اليمن الديمقراطي . ولهذا استلزم الامر الارتفاع بمستوى المواجهة من قبل هذا النظام الى مستوى نوعي جديد بسبب الأخطار الفكرية اليسارية المتطرفة التي تهدف بان تصل الى الفصائل الوطنية والثورية في العالم العربي الى متاهات ومزالق خطيرة ومن بينها اليمن الديمقراطية لتضع فيها موطئ قدم مما دفع أعضاء الجبهة القومية لإدراج نص في مسودة النظام الداخلي للتصدي لمثل هذه الأفكار^(٣٠).

وفي ٦ آذار ١٩٧٢ ألقى رئيس المجلس الرئاسي سالم الربيع علي كلمته وسط هتافات الجماهير البالغ عددهم نحو (١٠٠٠٠ او ١٥٠٠٠) مواطن غالبيتهم من المناطق الريفية، وعزفت الفرق الموسيقية وحلقت القوات الجوية بالطائرات من نوع (ميج-١٩) . إذ شكل هذا التاريخ منطلقاً لأستكمال المتطلب الاساسية لبناء النظام الدولة في هذه المرحلة، والمتمثل ببرنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية الذي قدمه سالم الربيع علي والتقارير السياسي واللائحة الداخلية للتنظيم . إذ بدأت الخطوات الاولى من خلال انتخاب ٣١ عضواً في اللجنة المركزية للتنظيم السياسي (القيادة العامة)، وأربعة عشر عضواً "معينين" (قائمة الاحتياط)، واللجنة التدقيقية من خمسة أعضاء برئاسة سالم الربيع علي. واطلق اسم (الرفيق) على جميع الاعضاء بدلاً من

(الأخ)، وشكل المكتب السياسي بدلا من اللجنة التنفيذية برئاسة سالم ربيع علي وعضوية كل من عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد وعلي صالح عباد وصالح مصلح قاسم وعلي سالم البيض ومحمد صالح مطيع . أما الأعضاء المعينون فهم كل من جاعم صالح وعبد العزيز عبد الولي، وانتخب عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً للجنة المركزية، وسالم ربيع علي أميناً عاماً مساعداً. وأخيراً أعلن في البيان الختامي للمؤتمر أن اللجنة المركزية هي السلطة العليا في جمهورية اليمن الديمقراطية (٣١) .

وعلى هذا الأساس، صادق المؤتمر على مختلف القرارات والتغيرات (٣٢) التي طرأت على المستوى الداخلي والخارجي من قبل مجلس الرئاسة منذ مرحلة ما بعد ٢٢ حزيران ١٩٦٩ وأكد المؤتمر بأن القوى الاجتماعية - السياسية من عمال وفلاحين ومتقنين الثورة والبرجوازية هم الأساس في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ودعا الى تعزيز وحدة الطبقة العاملة والفلاحين والتي تُعد شرطاً لا بد منه لانتصار الثورة اليمنية الجنوبية (٣٣) .

لم يكن سالم ربيع علي متحمساً لإنشاء الحزب الطليعي، ولكنه لم يعارض فكرة عبد الفتاح اسماعيل لتأسيس هذه الحزب، لذلك قاد عملية توحيد القوة الوحيدة في البلاد في إطار تنظيم سياسي واحد قائم على مبادئ الاشتراكية العلمية، وبدأ حوار الفصائل التنظيمية التي تشكلت من الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية في ٥ شباط ١٩٧٥، واعتمد الاتفاق التوحيد على برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الذي أقره المؤتمر الخامس للجبهة القومية ٢-٧ آذار ١٩٧٢، وكذلك جرى الاتفاق على التقرير السياسي وتحديد النسب التمثيلية للفصائل الثلاثة على أن تكون نسبة التنظيم السياسي للجبهة القومية (٤ من ٦)، وحزب الطليعة الشعبي (١ من ٦)، والاتحاد الشعبي الديمقراطي (١ من ٦)، على أن يكون التمثيل لحزب الطليعة والاتحاد الشعب الديمقراطي في المكتب السياسي عضواً أساسياً، وعضواً مرشحاً لكل منهما، وتم التوقيع على الاتفاق بين الرئيس سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل عن الجبهة القومية وانيس حسن يحيى وسعيد سالم خبييه عن حزب الطليعة الشعبي وعن الاتحاد الشعبي الديمقراطي بحضور كل من نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ونديم عبد الصمد أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني (٣٤) .

وهكذا افتتح الرئيس سالم ربيع علي المؤتمر السادس للجبهة القومية الذي عقد في مدينة كريتر في عدن للمدة من ٢٠-٢٣ آذار ١٩٧٥ تحت شعار " للناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية " وجاء في كلمته " لقد أكدت تجارب الشعوب ان الجماهير الواعية لمصالحها الطبقية تشكل الحصن المنيع والدرع الواقي لأحزابها الثورية. وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقف الشعب اليمني الطود الأشم ليحمي ثورته ويعزز من الدور القيادي للتنظيم السياسي القائد للجبهة القومية" (٣٥) .

شارك في المؤتمر ٣٥٧ عضواً يمثلون جميع التنظيمات في الجبهة وعمل حزب الطليعة الشعبية (٣٦) والاتحاد الديمقراطي الشعبي بصفة ممثلين واعدت تشكيل اللجنة المركزية المشتركة التي تألفت من ٤١ عضواً. ووصف البيان الختامي للجنة المركزية بأنها أعلى سلطة سياسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٣٧) وأقر التقرير الذي القاه أمين عام الجبهة القومية عبد الفتاح إسماعيل الى تنامي الأفكار الاشتراكية واتساع

نفوذها داخل الجبهة القومية، والأهمية الكبرى للنتخابات العمالية في تنظيم الطبقة العاملة، وتحالف العمال والفلاحين والجنود والمتقنين الذي أصبح أكثر ثباتاً، كما أشار المؤتمر الى الأهمية التي اكتسبتها المنظمات الاجتماعية (٣٨).

وفي ٧ أيلول ١٩٧٥ تشكل مجلس جديد للسلم في اليمن الديمقراطية باسم المجلس اليمني لسلم والتضامن برئاسة عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للتنظيم السياسي - للجبهة القومية وانتخبت هيئة رئاسة المجلس من تسعة أعضاء واختير عبد الله باذيب وأنيس حسن يحيى نائبين للرئيس، وذكر ان المجلس الجديد سيعمل ضمن حركة التحرر الوطني على دعم النضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية من اجل تحرير الاراضي العربية من الاحتلال الصهيوني، كما سيساهم المجلس مع حركتي السلم والتضامن العالميتين من أجل السلم والصدقة بين الشعوب والتعايش السلمي ونزع السلاح وتصفية القواعد العسكرية (٣٩).

استكمل عقد المؤتمر التوحيدي اعماله للمدة من (١١-١٣ تشرين الأول ١٩٧٥) بين الفصائل العمل الوطني الديمقراطية، وقد مثل اتحاد الشعب الديمقراطي أنيس حسن يحيى وحزب الطليعة الشعبية عبد الله باذيب، والجبهة القومية سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل، الذي عقد في سينما بلقيس في مدينة كريتر مسرح المؤتمر، وتكللت المباحثات بالنجاح وتم التوحيد بينها في تنظيم سياسي موحد تحت اطار ما عرف بالتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية (٤٠). وقد وصف رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع الحوار الذي دار في المؤتمر قائلاً: "انه اطول حوار في العالم في أصغر دولة في العالم" (٤١). إذ مثلت خطوة على طريق بناء الحزب الطليعي (٤٢).

وعلى المستوى القضائي، صدر في ١١ آذار ١٩٧٦ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قانون عقوبات بمرسوم رئاسي والذي تضمن خمسة أبواب و (٢٧٥ مادة) ويعد قانون الجرائم والعقوبات المحددة من أجل حماية السلام وحقوق الإنسان والاقتصاد الوطني والمجتمع من الأعمال التي تدخل في إعداد الأعمال الخطيرة، وذكر وزير العدل مصطفى عبد الخالق أن هذا القانون يهدف لحماية المجتمع من الجريمة ومعاقبة المجرم على جريمته، كما صدر مرسوم رئاسي آخر يحدد اختصاصات محاكم الشعب التي أنشئت في عام ١٩٧٠ وينص على أن الرئيس مجلس الرئاسة أن يحيل إلى المحاكم العادية بعض الحالات المعروضة على محاكم الشعب (٤٣).

أعلن عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للجبهة القومية أن العمل مستمر بتشكيل الحزب الطليعي في البلاد وأن كافة الامكانيات متوفرة لتشكيل الحزب على نمط جديد واكد عبد الفتاح اسماعيل انه من الضرورة بهذا الصدد استيعاب الأفكار الاشتراكية العلمية بعمق بالنسبة لمناضلي الحزب واكد أننا نناضل من أجل ان تؤدي اللجنة العامة دوراً هاماً في قضية بناء المجتمع الجديد . وأشار أن القطاع العام يعزز لاحقاً مواقفه ليصبح قوة ملموسة في اقتصاد البلاد . وأشارت جريدة الثورة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية أن الحزب من النمط الجديد سوف يقام على أساس مبادئ فلاديمير إيليتش لينين (Vladimir

(Ilyich Lenin) وبعد تأكيد ضرورة الصلة الوثيقة بين نظرية الاشتراكية العلمية والمعادية الثورية ، دعت الجريدة أعضاء التنظيم الى الدراسة والاستفادة بصورة واسعة النطاق من خبرة البلدان الاشتراكية^(٤٤).

وتحدث عن الموضوع نفسه رئيس الجمهورية سالم ربيع علي في ٢٤ نيسان ١٩٧٨ وفي اثناء احتفالات الشعب اليمني بالذكرى السنوية لميلاد لينين، وأكد قائلاً : " إن تاريخ الثورة في اليمن الديمقراطية يعتبر مثلاً ساطعاً على القوة الحيوية للأفكار اللينينية" وتطرق الى المهام الشاخصة أمام اليمن الديمقراطية، فأشار الى ان حلها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الصداقة الحقيقية والتعاون مع الدول الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي الحليف الصدوق والمبدئي لثورات التحرر الوطني . واكد سالم ربيع علي على ان ما يخص قانون الانتخابات لمجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ستجري عام ١٩٧٨ بطريقة التصويت السري والمباشر وأكد المرسوم الصادر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، يحق لكل مواطن بلغ الـ ٢٨ عاماً من العمر وشارك وفي نشاط في الميدان السياسي والإنتاجي وقدم خدمات للشعب اليمني الترشيح لمجلس الشعب الأعلى عام ١٩٧٨^(٤٥).

ثانياً : الجانب العسكري :

اتخذ سالم ربيع علي عدد من الاجراءات التي من شأنها تطوير المؤسسات العسكرية، وتأهيل الجهاز العسكري لكي يتقن استخدام الأسلحة الحديثة ويستوعب التقنية العسكرية المتطورة، ففرض خدمة الالزامية العلم على كل أفراد الشعب اليمني، وظهر تشكيلان عسكريان جديدان هما الميليشيا الشعبية والقوات الشعبية، وبدأ العمل بالاستعداد لتأسيس ميليشيا شعبية يسيطر عليها الحزب والتي جمعت بين النشاط العسكري والعمل الزراعي^(٤٦)، كما اصدر سالم ربيع علي قراراً في ٢٧ حزيران ١٩٦٩ بترحيل ٢٠ ضابطاً من ابناء اليمن الجنوبي الى خارج البلاد، ومنهم العقيد محمد احمد بلعيد، والرائد محمد السياغي اللذان اشتركا في حركة ٢٠ اذار ١٩٦٨، التي استهدفت اعتقال عدد من أعضاء القيادة العامة للجهة القومية المتمثلين بالتيار اليساري، والذي كان من أبرزهم سالم ربيع علي^(٤٧) . علاوة على ذلك فقد أقصى ٩٢ ضابطاً من كبار ضباط الجيش المعارضين لحكم اليسار القائم في البلاد وتم تطهير مختلف القطاعات العسكرية وهكذا تم تمزيق جيش الجنوب العربي بالكامل بعد سيطرة العناصر اليسارية الماركسية على الحكم^(٤٨).

وفي ضوء التغيرات التي طرأت على الاجهزة الامنية، قرر رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي إجراء تعديلات في أجهزة التنظيم السياسي الحاكم للبلاد، وتولي الرئيس بنفسه الإشراف على أمانة التنظيم مع عدد من قادته، إذ أستحدث في حزيران عام ١٩٦٩ ما عرف بجهاز (أمن الثورة) وعين محمد سعيد عبدالله مديراً له، وتكون الجهاز من المخابرات العامة ومباحث وزارة الداخلية وشعبة الاستخبارات العسكرية، ويشرف عليه ما يقارب (٤٠٠٠) خبير الماني (المانيا الشرقية) وكوبي ويضاف اليه ما يحمله الخبراء السوفييت الى عدن من اجهزة حديثة تساعدهم في مهماتهم النضالية^(٤٩) .

وفي مجال تسليح الجيش صرح محمد صالح العولقي وزير الدفاع في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في اجتماع عقد في ١٢ تموز ١٩٦٩ بقيادة الجيش في معسكر أبو عبيدة بمدينة عدن حضره كبار ضباط

الدور السياسي والعسكري لسالم ربيع علي في جمهورية اليمن**الديمقراطية الشعبية ١٩٦٩-١٩٧٨ -**

الجيش وقادة الألوية، بأن القوات المسلحة للبلاد أوشكت على أن تستكمل تسليحها بالأسلحة الحديثة، وأن عملية التصحيح الأخيرة قد حدثت بصورة مشروعة وحث الضباط على ان يتوقفوا بالثقافة الاشتراكية^(٥٠).

في ضوء بناء المؤسسات العسكرية على الطراز الاشتراكي وتعزيز القدرات العسكرية للقوات اليمنية المسلحة، ففي كانون الثاني ١٩٧٠ طردت قيادة الجيش عشرين ضابطاً من داخل التشكيلات العسكرية ورحلتهم الى الخارج في حين سجن كل ضابط يشتبه بأنتمائه للقوى المعادية للثورة^(٥١). وارسل في ١٩ شباط ١٩٧٠ أولى بعثة عسكرية من الطلبة إلى الاتحاد السوفياتي لتدريبهم على كافة الأسلحة، وشملت البعثات مختلف القوى البرية والبحرية والجوية، للاستفادة من الدعم السوفياتي في تأهيلها، سواء في الداخل أو الخارج، كباقي الدول العربية التي سبقت اليمن في التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع موسكو، مثل اليمن الشمالي ومصر وسورية والعراق والسودان وغيرها^(٥٢).

كما أصدر رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي في ٢٦ آذار ١٩٧٠ قرار تعيين قيادات جدد لألوية الجيش الأربعة في القوات المسلحة، وإنشاء لواء خامس في الجيش يسمى بلواء الثاني والعشرين، وعين الرائد صالح قاسم قائداً له وهو عضو في القيادة العامة للجبهة القومية، وأصدر الرئيس كذلك أمراً بتعيين قادة جدد لتشكيلات الطيران والمدركات والمدفعية^(٥٣).

وفي اول مناورة عسكرية قام بها الجيش في ١٤ ايار ١٩٧٠ القى الرئيس سالم ربيع علي كلمة، بعد ان تم اعداد القوات بكافة الأسلحة والذخيرة وتدريبهم وتطويرهم، واكد للضباط والجنود فيها على نجاح مهمتهم ودعاهم الى اليقظة المستمرة لحماية الشعب من اعدائهم في الداخل والخارج، كما كشف الرئيس عن المؤامرة التي اريد من ورائها قلب النظام القائم في اليمن الجنوبي وان قوات الامن تقف لأعداء الشعب بالمرصاد، وقد شهد المناورة وزير الدفاع والداخلية وعدد من كبار المسؤولين. وأصدر سالم ربيع علي عدة قرارات تضمنت إجراء بعض التعديلات في قيادة القوات المسلحة، ففي ١ تشرين الثاني ١٩٧٠ عُين المقدم أحمد ناصر قائداً للقوات الجوية، والرائد محمد عنتر قائداً للجيش، والنائب عوض حامد قائداً للقوة البحرية والدفاع، والرائد أحمد صالح رئيساً لهيئة حرب القوات (جميع هؤلاء أعضاء في تنظيم الجبهة القومية المسلحة)، والرائد عبد الله محمد للتنظيم السياسي في اليمن نائباً لرئيس الأركان^(٥٤).

لم تقف الثورة عند حد الاعتماد على الجيش النظامي وقوات الأمن، وإنما سعت من اجل تسليح الجماهير الفلاحية المستفيدة من برنامج الإصلاح الزراعي، وغيرها من القوى العمالية لتجعل منها رديفاً شعبياً للجيش والأمن وصمام أمان شعبي، وكان الاعداد لتشكيل الميليشيا الشعبية من الفلاحين والعمال، بالدرجة الأولى تجسيدا حياً لمدى اليقظة الثورية والاستعداد الدائم لمجابهة الأحداث، طبقاً لقرار اصدارته رئاسة مجلس الرئاسة في ٢٥ آذار ١٩٧١ بتسليح وتدريب المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي عسكرياً من خلال الجمعيات في طريق قيام ميليشيا شعبية تحول دون تمكن أشباه الاقطاعيين و قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج من النيل من مكاسب جماهير الفلاحين^(٥٥).

وفي ذات السياق، افتتح رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي في ايلول ١٩٧١ أول كلية عسكرية في الجمهورية مؤكداً في كلمة التي القاها بمناسبة افتتاحها قائلاً: "إن الكلية تقوم بتخريج كوادر عسكرية قوية تأخذ على عاتقها مسؤولية حماية أرض الجمهورية والدفاع عنها". واصبح محمد عوض مديراً لها، وادارها مدرسي سوفيت وسوريون، الى جانب كونها مركزاً لتدريب الجيش تعمل على توفير المدفعية والمشاة والدبابات^(٥٦).

وأشاد رئيس الوزراء ووزير الدفاع علي ناصر محمد في كلمة بالجهود التي بذلت من أجل الإسراع في تأسيس هذه الكلية ودورها الفعال في الاعداد والتتقيف والتأهيل العسكري اللازم لمواجهة الصعوبات والمشاق. وحددت مدة الدراسة فيها بالسنتين، تحت إشراف وزارة الدفاع وتقبل الكلية خريجي الدراسة الاعدادية، ورفدت القوات المسلحة بالجهاز العسكري في مختلف التخصصات . وإلى جانب هذه الكلية أنشئت مدرسة المدفعية، والدروع ومركز التدريب، ومدرسة القادة والأركان، والكلية الجوية والدفاع الجوي، ومدرسة المشاة الموحدة، ومدرسة النقل والهندسة والطوبوغرافيا، ومدرسة سلاح المهندسين، ومدرسة الموسيقى. كذلك نُظمت دورات طبية ودورات في مكافحة والوقاية من الحرائق^(٥٧).

ولم تقف سياسة عسكرة المجتمع عند هذا الحد في عهد الرئيس سالم ربيع علي، بل تقرر ادخال التدريب العسكري في مدارس البلاد ابتداء من نفس الشهر، واعتمدت حكومة اليمن الجنوبية في تلك الإجراءات على مرحلتين الأولى والثانية والمتوسطة^(٥٨).

وبناءً على ذلك اصبحت القوات اليمنية المسلحة تتمتع بروح معنوية عالية جداً لمجابهة الاخطار الخارجية والداخلية، فتمكن من صد هجوم عسكري مسلح الجبهة الوطنية المتحدة في ٢٢ شباط ١٩٧٢ يُقدر عددهم بـ(٢٠٠٠) شخص، وأصدر مجلس الدفاع الوطني في عدن أن قوات الجيش والمقاومة الشعبية صدت الهجوم واستولت على كمية من المعدات وقتلت ٦٥ شخصاً واستولت على سيارات امريكية الصنع وعدد كبير من الأسلحة الثقيلة والخفيفة ووثائق في غاية من الخطورة . وأكد البيان استعداد القوات المسلحة من أجل خوض نضال طويلة الأمد ضد كافة اعداء الجمهورية من أجل بناء المجتمع الافضل. وقد اكد المؤتمر الخامس للجبهة القومية، على ضرورة تسليح الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة وتدريبها، ان يبدأ التدريب في ١٨ اذار ١٩٧٢^(٥٩).

ومن اجل حفظ الامن في الداخلي، بدأ نظام العمل والنضال ضد النشاط التخريبي لقوى الثورة المضادة في جميع أنحاء البلاد، وطبقاً لقرارات المؤتمر الخامس فقد تم تشكيل لجان الرقابة الشعبية في ١٢ تموز ١٩٧٣ من بين أنشط العمال، واصبح المسؤول العام منصور الصوري، عضو اللجنة المركزية للجبهة القومية . وتم إنشاء لجان الرقابة على الشكل التالي، فقد اطلق على اولها اسم فرقة سالمين- الشيخ عثمان، اما الثانية المعلا - خور مكسر، والثالثة التواهي، اما الرابعة فوهة البركان، واطلق على الخامسة بمديرية الشعب . وقد حظي تشكيل هذه القوة بدعاية واسعة في الصحافة والإذاعة المحلية، وفي تصريح لمنصور الصوري قال فيه " فرصاً كبيرة يجب أن تنفجر بهذه التجربة لممارسة الديمقراطية الشعبية". وكان الهدف

الدور السياسي والعسكري لسالم ربيع علي في جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية ١٩٦٩-١٩٧٨ -

من أنشاء هذه اللجان هو توفير ذراع أمني موجه بشكل خاص ضد اندلاع الانتفاضات الداخلية، والهدف الآخر هو جزء من سياسة يتبعها سالم ربيع علي بسبب الخلافات الداخلية مع عبد الفتاح اسماعيل، وإن أنشاء تلك اللجان هو وسيلة راسخة للاحتفاظ بالسلطة . واضيف الى مهام اللجان الشعبية مهمة تعليم السكان على استخدام السلاح، وتوضيح سياسة الجبهة والقضاء على الامية^(٦٠).

وتماشياً مع سياسته لتدعيم مراكز القوى لصالحه، حضر سالم ربيع علي بصفته رئيساً لمجلس الرئاسة والامين المساعد للجبهة القومية حفل تخرج الدفعة العشرين من الميليشيا الشعبية في ٢٧ تموز ١٩٧٣ التي اقيمت في مدرسة الشهيد عمر علي في عدن، وأشار في خطابه الى العدوان الامبريالي، واكد على ضرورة تعزيز الدفاعات العسكرية لجمهورية اليمن الديمقراطية، وربط الميليشيا بالقوات المسلحة، واشادة بالمساعدات الكوبية في تدريب الميليشيا قائلاً: " ان الجهود التي بذلناها نحن اليمنيون في بناء الميليشيا لا يمكن عزلها عن الجهود الكبيرة والصادقة للرفاق الكوبيين ... نشعر أيضاً أننا نتعلم من الرفاق الكوبيين ليس فقط كيفية استخدام السلاح أو تعزيز وتطوير المعايير الأيديولوجية والسياسية، ولكننا نتعلم من الرفاق الكوبيين الذين جاءوا إلينا من مسافات بعيدة جداً، كيف نتمكن من السفر ومغادرة بلادنا لمسافات بعيدة جداً من أجل خوض النضال مع الشعوب التي تحارب الاستعمار والإمبريالية. والفائدة العظيمة التي تعلمناها هي كيف نكون داعمين لنضال ضد المستعمرين والإمبرياليين في أي مكان"^(٦١).

وفي الاتجاه نفسه قرر رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٢ تشرين الأول ١٩٧٤، إجراء تعديلات في أجهزة الجبهة القومية التي كانت تحكم اليمن الديمقراطية، ويتولى الرئيس بنفسه الإشراف على أمانة الحزب مع عدد من قادته، فاستحدث في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ وزارة جديدة عرفت بوزارة أمن الدولة بدلاً من جهاز أمن الثورة الذي شكل عام ١٩٦٩، واصرر سالم ربيع علي قراراً بتعيين محمد سعيد عبدالله وزيراً لها بالوكالة بدلاً من المدير^(٦٢) .

وتشير الاحصائيات التي يصدرها معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن الى أن عدد أفراد الجيش اليمني خلال هذه المدة بلغ (١٩٠٠٠) مقاتل ويمتلك (٢٦٠) دبابة سوفيتية متوسطة الحجم و(٣٧) طائرة سوفيتية مقاتلة بالإضافة الى الجيش يوجد الحرس الشعبي ويقدر عدده بنحو نصف عدد الجيش^(٦٣).

ان التغيرات التي طرأت على مستوى القيادة العامة للجيش وقوات الأمن بعد الثورة التصحيحية اليسارية، كانت قد بلغت نسبتها ٩٠٪ في صفوف الضباط و ٧٠٪ في صفوف الأفراد، وزودت القوات المسلحة بأفراد من العمال والفلاحين وشغل المناصب القيادية في الجيش شخصيات انذرت نفسها للثورة والكثير منهم شاركوا مباشرة في الكفاح المسلح ضد المستعمرين . ان التحسن الذي شهدته الاجهزة العسكرية يدل على عزيمة واصرار الرئيس سالم ربيع علي على تطهير جميع تلك المؤسسات من التيار اليمني، والنهوض بالواقع الاليم الذي تمر به البلاد، فضلاً عن خشية من حدوث أية تطورات سياسية على المستوى الداخلي كما حدث في انقلاب ٢٠ آذار ١٩٦٨^(٦٤) .

الخاتمة:

توصلت الدراسة بعد هذا الاستعراض إلى نتائج مهمة، أبرزها أن الرئيس سالم ربيع علي اختار المحور الاشتراكي السوفيتي سعيًا منه لبناء مؤسسات متينة لجمهورية اليمن الديمقراطية، لتنعكس إيجاباً على الشعب، ولعل سن دستور عام ١٩٧٠ وتشكيل مجلس الشعب الأعلى والميليشيا الشعبية والمنظمات السياسية، وإدخال الملاكات القيادية للدورات التثقيفية الحزبية، كانت أبرز نتائجها وأهم مرتكزات بنائها، إذ حرص منذ تسنمه السلطة على بناء دولة اشتراكية قوية، تنعكس قوتها على دول منطقة شبه الجزيرة العربية، وتكون محطة أمنية ومركز إشعاع وثقة تحافظ على أمن البلاد وسلامته . وبسبب طبيعة العمل السياسي، الذي لا يخلو من ظهور المنافسين لأي رئيس أو زعيم، ظهرت منافسة لسالم ربيع من بين أروقة قيادات الجبهة القومية، التي اعترضت على سياسة الرئيس، وارتأت أن على الرئيس أن يسلك منحى آخر في قيادة الدولة، وإن يبتعد عن المعسكر الاشتراكي، إلا أن الرئيس تمكن من تثبيت الإصلاحات التصحيحية، واستطاع أن يُشكل دولة قوية على المستويين السياسي والعسكري، استطاعت أن تواجه بعض القوى الطامعة بالسيطرة على جمهورية اليمن الديمقراطية ومقدرات شعبها . علماً أن الصراعات الداخلية في جمهورية اليمن الديمقراطية وقتذاك، كانت جزءاً من ساحات الصراع العالمي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

قائمة الهوامش

- (١) محمد أحمد العشملي، الوحدة والصراع السياسي دراسة في تكوين اليمن الحديث ١٨٢٠-٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥٤.
- (٢) خلف راجح جيناوي المالكي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: الخصائص الجيوبوليتيكية لموقع الجغرافية وأثرها في علاقاتها الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٨٩، ص ١٠٢-١٠٧.
- (٣) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧-١٩٨٢)، ترجمة محمد علي البحر، ط ١، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٢١.
- (٤) احمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ١٩١٨-١٩٧٨، ط ١، دار الصداقة ، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٠٣.
- (٥) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، ترجمة : محمد علي البحر، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٣٦.
- (٦) جريدة الاهرام (المصرية)، ع ٣٠٤٥٤، ٢٨ نيسان ١٩٧٠.
- (٧) N.A.U.K, Reports from the British Embassy in Aden to the F. C. O, Middle East Division, 6 November 1970, Confidential, No. 36.
- (٨) C.I.A, Memorandum, Sources opposing South Yemen's President Ismail, February 4, 1980, P.2.
- (٩) و. خ . ع . بغداد، مكتبة حركة الوفاق الوطني العراقي، ملف خاص، اليمن الديمقراطية، اذاعة لندن، الساعة العاشرة مساء، ٣ حزيران ١٩٧٩، ص ١٥.

(١٠) جمال الدين أحمد سلامة العطيفي (١٩٢٥-١٩٨٣) : سياسي ودبلوماسي مصري، ولد في ٩ اذار في محافظة أسيوط . تقلد منصب عدة منها، شغل منصب وكيل نيابية الصحافة عام ١٩٤٤ ، ومستشار قانوني للرقابة على النشر في عام ١٩٤٩ وعمل مستشار قانوني لمؤسسة الأهرام عام ١٩٦٢. حصل على شهادة الماجستير والدكتوراه في القانون من جامعة القاهرة عام (١٩٦٢-١٩٦٤) وعُين رئيساً للجنة التشريعية عام ١٩٧٢ وتولى رئاسة وزارة الإعلام في الفترة من ١٩ اذار ١٩٧٦ وحتى ٢ شباط ١٩٧٧ وكان ممن وضع مشروع قانون دستور سنة ١٩٧١. توفي في عام ١٩٨٣. للتفاصيل ينظر : هالة مرعي، من هو جمال العطيفي، مجلة نصف الدنيا، ٨ تشرين الاول ٢٠١٠ .

(١١) جريدة الثورة، ع ٥٣٨، ٣ حزيران ١٩٧٠.

(١٢) توماس كوزنوفسكي، البحر الاحمر والتوازن الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، ع ٥٩، كانون الثاني ١٩٨٠، ص ٤٧.

(١٣) ظهرت تسميات استعمارية قبل نيل الاستقلال في الشطر الجنوبي مستهدفة تمزيق وحدة اليمن، وكان اكثرها من تخطيط ودعم بريطاني ومنها، دولة الجنوب العربي الاتحادي واتحاد الجنوب العربي واتحاد إمارات الجنوب العربي ومستعمرات عدن ومحمياتها الشرقية والغربية ثم اتحاد إمارات الجنوب وجميعها مسميات استعمارية. للتفاصيل ينظر: فيصل الحذيفي، صراع الهوية في جنوب اليمن ١٨٣٩-٢٠١٩ من الانبعاث إلى الإنكار، مجلة لباب، للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، ع ٩٠-٩١؛

US Relations with Yemen، Bilateral Relations Fact Sheet، Office near the Middle East، October 2، 2019.

(١٤) التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن احدث ١٣ يناير ١٩٨٦، ط ١، مكتب الدراسات والفكر والتوعية والثقافة، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٧؛ جريدة الاهرام، ع ٦٨٣، ٥ كانون الاول ١٩٧٠.

(١٥) حزام عبد الله صالح وآخرون، النخب السياسية في اليمن: دراسة في خصائص الاجتماعية وأدوارها السياسية ١٩٦٢-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٦، ص ٢٦٩.

(١٦) عبد الوهاب محمد الروحاني، اليمن خصوصية الحكم والوحدة دراسة تحليلية، ط ١، دار زهران، عمان، ٢٠١٠، ص ٢١٠.

(١٧) نصت المادة ٥٦ من دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠، عن المنظمات وحقوقها، تكفل الدولة حق التجمع الاختياري في المنظمات الجماهيرية التي تخدم أهداف الدستور والتي ترفع النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب العامل، ويجوز لهذه أن تكون على مستوى الجمهورية أو ضمن المحافظات. نصت المادة ٥٧ من الدستور، ان النقابات منظمات جماهيرية تمثل مصالح الشعب العامل، ويعهد لها بحماية مصالحها وتقوى الوعي الديمقراطي لأعضائها، وتساهم النقابات في الثورة الوطنية الديمقراطية بتعبئة أعضائها نحو تحقيق الخطط الاقتصادية وتحسين التدريب والعمل المهني وحماية الملكية العامة، ويمارس الشعب العامل من خلال نقابات حقه في المساهمة في إدارة المشروعات المؤممة والعامة. للتفاصيل ينظر :

- Constitution of the People's Democratic Republic of Yemen, Republic Press, p. 24.

(١٨) محمد علي الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، ط ١، دار الثقافة الجديد، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢١٨.

(١٩) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 5 P2، May 1971, Confidential, No, 81

(20) Aden News Agency in Arabic , 20. May. 1971؛

-جريدة الثورة، ع ٨٢٧، ١٣ أيار ١٩٧١.

(21) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 23 June 1971, Confidential, No, 113.

(22) جريدة الثورة، ع ٨٩٨، ٤ آب ١٩٧١.

(23) وزاره الثقافة والاعلام دائرة الاعلام المحلية، ملامح التطور في اليمن الديمقراطية خلال عشرين عام ١٩٦٧-١٩٨٧، ط١، (د، م)، ١٩٨٧، ص٣٣؛ جريدة الجمهورية، ع ١١٤٤، ٩ آب ١٩٧١.

(24) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 1 September 1971, Confidential, No, 140.

(25) نقلاً عن: محمد علي الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(26) تقوم القيادة العامة وفقاً للمادة ١٣٤ بتشكيل مجلس الشعب الأعلى المؤقت لمدة سنة يزاول مهام مجلس الشعب الاعلى المنصوص عليه في هذا الدستور. للتفاصيل ينظر: عبد الفتاح إسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط١، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٢، ص١٦٥.

(27) عبد الوهاب محمد الروحاني، اليمن خصوصية الحكم والوحدة دراسة تحليلية، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(28) وزاره الثقافة والاعلام دائرة الاعلام المحلية، ملامح التطور في اليمن الديمقراطية خلال عشرين عام ١٩٦٧-١٩٨٧، المصدر السابق، ص٣١.

(29) د . ك . و، وثائق وزارة الخارجية العراقية، حزب البعث العربي الاشتراكي، اليمن الديمقراطية، القيادة القومية، مكتب الثقافة والاعلام، قسم الوثائق، حركة الوفاق، اذار ١٩٧٢، ص٧.

(30) ماجد عبد الرضا، بعض قضايا الثورة في اليمن الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة، ع ٣٣، شباط ١٩٧٢، ص٥٣-٥٥.

(31) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 8 March 1972, Confidential, No, 26.

(31) قرارات المؤتمر الخامس ٢-٧ آذار ١٩٧٢: على الصعيد التنظيمي أقر المؤتمر التقرير السياسي للقيادة العامة المقدم الى المؤتمرين وبرنامج التنظيم السياسي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وافر النظام الداخلي لتنظيم السياسي وتكوين اللجنة المركزية وضرورة تطوير الثقافة الحزبية بما يمكن من توسيع مدارك الأعضاء الايدلوجية على أساس الخط الاشتراكي العلمي، وأما الصعيد الداخلي أقر المؤتمر الدور القيادي للطبقة العاملة وحلفائها وزيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي في مجالي الزراعة والصناعة لتنفيذ خطة التنمية، وأكد على ضرورة تطوير القطاع العام وتربية الكوادر الثورية فيها وزيادة فاعليتها ودورها القيادي، وعلى الصعيد السياسي قرر المؤتمر استكمال التحرر الوطني المرتبط بانتصار ثورة ٢٦ ايلول و٤ تشرين الاول على كل أعدائها من القوى الامبريالية والرجعية والدعم المطلق والكامل للثورة في الخليج العربي المحتل، وعلى الصعيد العالمي اعلن المؤتمر وقوفه الى جانب كافة حركات التحرر الوطنية الديمقراطية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. للتفاصيل ينظر: علي الصراف، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، ١٩٩٢، ص٢٣٨-٢٤٥.

(33) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧-١٩٨٢)، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(34) سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة الى الوحدة، ط١، مركز الأمل للدراسات والنشر، عدن، ١٩٩٢، ص٥١٣.

(٣٥) سجل العالم العربي، اذار ١٩٧٥، المصدر السابق، اليمن الجنوبية، ص ٤١٤.

(٣٦) حزب الطليعة الشعبية : نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي فرع اليمن في الشطر الجنوبي مع نهاية الخمسينات، وازداد نشاطه في الستينيات، ولكنه فقد قاعدته بسبب الخلاف مع عبد الناصر مما ادى الى تضيق الخناق على البعثيين في اليمن نتيجة النشاط الناصري وحركة القوميين العرب اللذان كانا على علاقة حسنة ببعضهما، وبسبب الثاني الموقف المتحفظ للحزب تجاه ثورة ١٤ تشرين الاول ١٩٦٣ في بداية الامر، وثالثاً المتمثل بردة تشرين التي أصيب بها الحزب في العراق ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، أما الرابع هو الانقسام الذي حدث في صفوف الحزب أثناء المؤتمر القومي التاسع الذي عقد بدمشق عام ١٩٦٦، وجميع تلك العوامل أثرت على نشاط الحزب في اليمن حيث انقسم الحزب إلى ثلاثة مجموعات، الاولى تدعي اليسارية وتتهم القيادة القومية الشرعية بالانحراف عن أهداف الحزب، والثانية تمسكت بالشرعية الحزبية وظلت مؤيد للقيادة القومية ومتهم المجموعة الأولى بالانحراف عن خط الحزب وأهدافه، اما الثالثة فقد جمدت نشاطها وانصرفت تنظر في شؤونها الخارجية، لذلك حظيت المجموعة الاولى بدعم وتأييد اليسار في الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي لانهم يؤمنون بنهج واحد وهو الماركسية - اللينينية، واخذت تعمل تحت اسم منظمة البعث، فدعت إلى عقد مؤتمر عام للحزب في آب ١٩٦٨ والذي خرج بقرار إعادة بناء الحزب على أساس الاشتراكية العلمية، وضرورة إقامة جبهة وطنية ديمقراطية تلتزم بالماركسية - اللينينية وتمكنت في كانون الثاني ١٩٧١ من عقد المؤتمر الثاني وتبنت فيها الانحياز الكامل الايدلوجية- الماركسية وفي نيسان ١٩٧٤ انعقد المجلس الوطني للمنظمة وأقر تغيير التسمية إلى حزب الطليعة الشعبية الذي اخذ بالحاق أعضائه بالمدرسة الحزبية التابعة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الجبهة القومية لدراسة النظرية الماركسية. للتفاصيل ينظر: طاهر فرحان قاسم علي، الحزب الاشتراكي اليمني ودوره في الحياة السياسية في اليمن قبل الوحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٦٢-٦٣.

(37) Briony Noel, *Yemen Dividing the Story of a Failed State in Southern Arabia*, 5th Edition, New York, 2013, P100.

(٣٨) التقرير السياسي للجنة المركزية الذي اقره المؤتمر السادس للتنظيم السياسي الجبهة القومية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مجلة دراسات عربية، ع ١١، أيلول ١٩٧٥، ص ١٤٠-١٦٠.

(٣٩) جريدة الجمهورية، ع ٢٤٣٣، ٨ ايلول ١٩٧٥.

(٤٠) في ١١ تشرين الأول، افتتح "مؤتمر التوحيد" للأحزاب السياسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عدن، فقد تجمعت الأحزاب التقدمية الثلاثة (الجبهة القومية، وحزب الطليعة الشعبية، والاتحاد الديمقراطي الشعبي) لإضفاء الطابع الرسمي على توحيدها وهذا التوحيد سيعزز القاعدة السياسية للنظام وبعد الاستقلال عام ١٩٦٧، كان على الأحزاب الحاكمة محاربة آثار الضعف الاقتصادي الناجم عن إغلاق قناة السويس والعوان الإسرائيلي على العرب عام ١٩٦٧. للتفاصيل ينظر :

- N. A. U. K, *Reports from British Embassy in Moscow to Middle East Department F. C. O*, 15 October 1975, Confidential, No.2, Pp1,2 .

(٤١) نقلاً عن: فينالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية ، ترجمة : دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص ٢٦١.

(42) N. A. U. K, *Reports from British Embassy in Aden to Middle East Department F. C. O*, 15 October 1975, Confidential, No.49؛ N. A. U. K, *Reports from British Embassy in Moscow to Middle East Department F. C. O*, 15 October 1975, Confidential, No. 2.

- (٤٣) جريدة الراي العام (الكويتية)، ع ٤٤٥٢، ١٢ آذار ١٩٧٦.
- (٤٤) جريدة طريق الشعب (العراقية)، ع ١٣٣٤، ٢٤ شباط ١٩٧٨.
- (٤٥) جريدة طريق الشعب، ع ١٣٨٤، ٢٥ نيسان ١٩٧٨؛ جريدة طريق الشعب، ع ١٤٢٩، ١٩ حزيران ١٩٧٨.
- (46) C.I.A, Memorandum, Op. Cit, P2.
- (٤٧) جريدة الاهرام، ع ٣٠١٥٠، ٢٨ حزيران ١٩٦٩.
- (٤٨) سجل العالم العربي، تموز ١٩٦٩، المصدر السابق، اليمن الجنوبية، ص ٦٤.
- (٤٩) عبد القوي مكاي، السوفييت يحكمون من وراء ستار، مقالة من مذكرات، الحلقة الثانية، ط ٥٠، دار الاضواء، مسقط، ١٩٧٨؛ جريدة الاهرام، ع ٣٢٠٧٢، ٢ تشرين الأول ١٩٧٤.
- (٥٠) جريدة الثورة، ع ٢٧٠، ١٣ تموز ١٩٦٨.
- (51) Helen Lackner, The People's Democratic Republic of Yemen, Center for Socialist Development in the Arabian Peninsula, Ithaca Press, London, 1985, P61.
- (٥٢) علي ناصر محمد، ذاكرة وطن : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٦٧-١٩٩٠، ط ١، دار المدى، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٢٤١.
- (٥٣) جريدة الثورة، ع ٤٨٠، ٢٧ شباط ١٩٧٠.
- (٥٤) جريدة الثورة، ع ٥٢٣، ١٥ ايار ١٩٧٠؛ جريدة الجمهورية، ع ١٥٠٧٦، ١٥ ايار ١٩٧٠؛ ع ٢٠٨٩٠، ٢ تشرين الثاني ١٩٧٠.
- (٥٥) جريدة الجمهورية، ع ٩٥١، ٢٤ كانون الاول ١٩٧٠.
- (56) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 11 September 1971, Confidential, No, 144.
- (٥٧) علي ناصر محمد، ذاكرة: وطن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٦٧-١٩٩٠، المصدر السابق، ص ٢٤٨؛ سجل العالم العربي، ايلول ١٩٧١، المصدر السابق، اليمن الجنوبية، ص ٢٢٥؛ جريدة الجمهورية، ع ١١٥٧، ٢٤ آب ١٩٧١.
- (٥٨) جريدة الثورة، ع ٤٦٧، ١١ آذار ١٩٧٠.
- (٥٩) وزاره الاعلام، اليمن الديمقراطية الشعبية التدريب العسكري للعاملين والجان الدفاع الوطني، وثائق اليمن الجنوبي، المرجع ١٤٠٣/١٥، ١٤ آذار ١٩٧٢؛ جريدة الجمهورية، ع ١٣١٣، ٢٣ شباط ١٩٧٢.
- (60) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 18 August 1973, Confidential, No, 30؛
- مجموعة من المؤلفين السوفييت، المصدر السابق، ص ٢٤٧.
- (61) N. A. U. K , Reports From the British Embassy in Aden Middle East Department F. C. O, 11 August 1973, Confidential, No, 24.
- (٦٢) جريدة الاهرام، ع ٣٢٠٧٢، ٢ تشرين الأول ١٩٧٤؛ جريدة الجمهورية، ع ٢١٧٦، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤.
- (٦٣) نفلأ عن: و. خ. ع، بغداد، قسم الوثائق والمعلومات، اليمن الديمقراطية، تقرير، مكتب حركة الوفاق الوطني العراقي، ٣ حزيران ١٩٧٩، ص ٢.
- (٦٤) مجموعة من المؤلفين، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

قائمة المصادر:

الأ: الوثائق العربية :

أ/ الوثائق العربية غير المنشورة:

١- د . ك . و ، وثائق وزارة الخارجية العراقية، حزب البعث العربي الاشتراكي، اليمن الديمقراطية، القيادة القومية، مكتب الثقافة والاعلام، قسم الوثائق، حركة الوفاق، اذار ١٩٧٢ .

٢- و . خ . ع ، بغداد، قسم الوثائق والمعلومات، اليمن الديمقراطية، تقرير، مكتب حركة الوفاق الوطني العراقي، ٣ حزيران ١٩٧٩ .

٣- و . خ . ع ، بغداد، مكتبة حركة الوفاق الوطني العراقي، ملف خاص، اليمن الديمقراطية، اذاعة لندن، الساعة العاشرة مساء، ٣ حزيران ١٩٧٩ .

٤- وزاره الاعلام، اليمن الديمقراطية الشعبية التدريب العسكري للعاملين والجانب الدفاع الوطني، وثائق اليمن الجنوبي، المرجع ٢١٠٣/١٤، ١٥ اذار ١٩٧٢ .

ب — / الوثائق العربية المنشورة :

• سجل العالم العربي، وثائق، احداث، آراء سياسة: اليمن الجنوبية:

١- تموز ١٩٦٩ .

٢- ايلول ١٩٧١

٣- اذار ١٩٧٥ .

ثانياً: الوثائق الاجنبية:

١: وثائق مركز الارشيف البريطاني :

“The National Archives of the United Kingdom” - (N. A. U. K)

1-The National Archives of the United Kingdom: The Political Situation in South Yemen, 8/1698, 1971.

2-The National Archives of the United Kingdom: The Political Situation in South Yemen, 8/1870, 1972.

3- The National Archives of the United Kingdom: The Political Situation in South Yemen, 8/2034, 1973

4-The National Archives of the United Kingdom: The Political Situation in South Yemen, 8/2482, 1975.

٢: الوثائق الأجنبية المنشورة :

١-تقارير الاستخبارات المركزية: (C.I.A) " Central Intelligence Agency "

1-C.I.A, Memorandum 'Sources opposing South Yemen's President Ismail, February 4, 1980 ,P.2.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- حزام عبد الله صالح وآخرون، النخب السياسية في اليمن: دراسة في خصائص الاجتماعية وأدوارها السياسية ١٩٦٢-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٦.

٢-خلف راجح جيناوي المالكي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: الخصائص الجيوبوليتيكية لموقع الجغرافية وأثرها في علاقاتها الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٨٩.

٣-طاهر فرحان قاسم علي، الحزب الاشتراكي اليمني ودوره في الحياة السياسية في اليمن قبل الوحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

رابعاً: المصادر العربية والانكليزية:

٢-العربية:

١-احمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ١٩١٨-١٩٧٨، ط١، دار الصداقة ، بيروت، ١٩٩٢.

٢-التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن احدث ١٣يناير ١٩٨٦، ط١، مكتب الدراسات والفكر والتوعية والثقافة، الإسكندرية، ١٩٨٦.

٣-سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة الى الوحدة، ط١، مركز الأمل للدراسات والنشر، عدن، ١٩٩٢.

٤-عبد الفتاح إسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط١، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٢.

٥-عبد الوهاب محمد الروحاني، اليمن خصوصية الحكم والوحدة دراسة تحليلية، ط١، دار زهران، عمان، ٢٠١٠.

٦-علي الصراف، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط١، رياض الرئيس للكتب والنشر، قبرص، ١٩٩٢.

٧-علي ناصر محمد، ذاكرة وطن: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٦٧-١٩٩٠، ط١، دار المدى، بيروت، ٢٠٢٠.

٨-فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية ، ترجمة : دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤.

٩-مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، ترجمة محمد علي البحر، ط١، القاهرة، ١٩٩٠.

١٠-محمد أحمد العشملي، الوحدة والصراع السياسي دراسة في تكوين اليمن الحديث ١٨٢٠-٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦.

١١-محمد علي الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، ط١، دار الثقافة الجديد، القاهرة، ١٩٩٠.

١٢-وزاره الثقافة والاعلام دائرة الاعلام المحلية، ملامح التطور في اليمن الديمقراطية خلال عشرين عام ١٩٦٧-١٩٨٧، ط١، د، م، ١٩٨٧.

٢-الانكليزية:

1-Briony Noel, Yemen Dividing the Story of a Failed State in Southern Arabia, 5th Edition, New York, 2013.

2- Constitution of the People's Democratic Republic of Yemen, Republic Press.

3-Helen Lackner, The People's Democratic Republic of Yemen ,Center for Socialist Development in the Arabian Peninsula, Ithaca Press, London, 1985.

خامساً: الدوريات العربية والاجنبية:

أ: الدوريات العربية :

= المجلات العربية:

١-التقرير السياسي للجنة المركزية الذي اقره المؤتمر السادس للتنظيم السياسي الجبهة القومية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مجلة دراسات عربية، ع١١، أيلول ١٩٧٥.

٢- عبد القوي مكاوي، السوفييت يحكمون من وراء ستار، مقالة من مذكرات، الحلقة الثانية، ط٥٠، دار الاضواء، مسقط، ١٩٧٨.

٣- فيصل الحذيفي، صراع الهوية في جنوب اليمن ١٨٣٩-٢٠١٩ من الانبعاث إلى الإنكار، مجلة لباب، للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، ع٤٤، تشرين الثاني.

٤- ماجد عبد الرضا، بعض قضايا الثورة في اليمن الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة، ع ٣٣، شباط ١٩٧٢.

٥- هالة مرعي، من هو جمال العطيبي، مجلة نصف الدنيا، ٨ تشرين الاول ٢٠١٠ .

=الصحف العربية:

١ - جريدة الاهرام (المصرية)، ع ٣٠١٥٠، ٢٨ حزيران ١٩٦٩.

- جريدة الاهرام ، ع٣٠٤٥٤، ٢٨ نيسان ١٩٧٠.

- جريدة الاهرام ، ع ٦٨٣ ، ٥ كانون الاول ١٩٧٠.

- جريدة الأهرام، ع ٣٢٠٧٢، ٢ تشرين الأول ١٩٧٤.
- جريدة الأهرام، ع ٣٢٠٧٢، ٢ تشرين الأول ١٩٧٤.
- ٢ - جريدة الجمهورية (العراقية)، ع ١٥، ٧٦٠ أيار ١٩٧٠.
- جريدة الجمهورية، ع ٩٠٨، ٢ تشرين الثاني ١٩٧٠.
- جريدة الجمهورية، ع ٩٥١، ٢٤ كانون الأول ١٩٧٠.
- جريدة الجمهورية، ع ١١٤٤، ٩ آب ١٩٧١.
- جريدة الجمهورية، ع ١١٥٧، ٢٤ آب ١٩٧١.
- جريدة الجمهورية، ع ٢٣، ١٣١٣ شباط ١٩٧٢.
- جريدة الجمهورية، ع ٢١٧٦، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤.
- جريدة الجمهورية، ع ٢٤٣٣، ٨ ايلول ١٩٧٥.
- ٣ - جريدة الثورة (العراقية)، ع ٤٨٠، ٢٧ شباط ١٩٧٠.
- جريدة الثورة، ع ٤٦٧، ١١ آذار ١٩٧٠.
- جريدة الثورة، ع ٥٢٣، ١٥ أيار ١٩٧٠.
- جريدة الثورة، ع ٨٢٧، ١٣ أيار ١٩٧١.
- جريدة الثورة، ع ٥٣٨، ٣ حزيران ١٩٧٠.
- جريدة الثورة، ع ٥٨٥، ٢٨ تموز ١٩٧٠.
- جريدة الثورة، ع ٨٩٨، ٤ آب ١٩٧١.
- ٤- جريدة الراي العام (الكويتية)، ع ٤٤٥٢، ١٢ آذار ١٩٧٦.
- ٥ - جريدة طريق الشعب (العراقية)، ع ١٣٣٤، ٢٤ شباط ١٩٧٨.
- جريدة طريق الشعب، ع ١٣٨٤، ٢٥ نيسان ١٩٧٨.
- جريدة طريق الشعب، ع ١٤٢٩، ١٩ حزيران ١٩٧٨.

ب : الدوريات الاجنبية:

=المجلات الانكليزية:

1-US Relations with Yemen، Bilateral Relations Fact Sheet، Office near the Middle East ،October 2، 2019.

=الصحف الانكليزية:

1-Aden News Agency in Arabic ، 20. May. 1971.